



دولة فلسطين النيابة العامة

«دور أجهزة التفتيش القضائي في حماية الحقوق الأساسية وتحقيق
التوازن بين الرقابة التأديبية واستقلال السلطة القضائية»

الاجتماع التناظري
لـ الشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي

2026



معلومات المقدم



- الاسم: خالد جمال محمد عواد
- مكان العمل: مكتب النائب العام في دولة فلسطين
- المسمى: النائب العام المساعد
- الخلفية الاكاديمية: بكالوريوس حقوق
- الخبرة العملية: 25 سنة
- وسائل الاتصال:

بريد الكتروني: Kh.Awad@pgp.ps

Jawwal: +972592020004

مقدمة:

تمثل أجهزة التفتيش القضائي أحد أهم الضمانات المؤسسية لتحقيق:

- نزاهة العمل القضائي
- المساءلة القضائية
- حماية استقلال القضاء
- تعزيز ثقة المجتمع في منظومة العدالة

غير أن ممارسة الرقابة التأديبية يجب أن تتم دون المساس باستقلال القاضي أو حقوقه الأساسية.

مفهوم التفتيش القضائي:

التفتيش القضائي هو:

آلية مؤسسية تهدف إلى تقييم الأداء القضائي وضمان الإلتزام بالقانون وأخلاقيات المهنة القضائية.

ويقوم على ثلاثة أهداف رئيسية:

□ تحسين جودة العمل القضائي

□ ضمان المساءلة المهنية

□ تعزيز استقلال القضاء

الهدف الأول تحسين جودة العمل القضائي:

□ من خلال تقييم الأداء القضائي بوضع معايير واضحة لقياس جودة الأداء
مثل:

- سرعة الفصل في القضايا دون الإخلال بالعدالة.
- جودة التسبيب في القرارات والأحكام.
- الإلتزام بالإجراءات القانونية.
- حسن إدارة الجلسات.
- إحترام حقوق الأطراف والمتقاضين.

حيث يؤدي التقييم المنتظم إلى اكتشاف نقاط القوة والضعف لدى رجال القضاء ومعالجتها.

تابع الهدف الأول تحسين جودة العمل القضائي:

□ تحسين إدارة المحاكم:

- لا يقتصر التفتيش على القاضي فقط بل يمتد إلى:

■ تنظيم العمل داخل المحاكم.

■ إدارة الملفات والقضايا.

■ استخدام التكنولوجيا في الإجراءات القضائية

إن التفتيش القضائي الفعال يحقق ثلاث وظائف متكاملة:

1. وظيفة رقابية لضمان الإلتزام بالقانون

2. وظيفة تطويرية لتحسين الأداء المهني

3. وظيفة وقائية لمنع الأخطاء قبل وقوعها، وبذلك يصبح التفتيش القضائي أداة أساسية لتحسين جودة العدالة وتعزيز ثقة المجتمع في السلطة القضائية.

تابع الهدف الأول تحسين جودة العمل القضائي:

□ توحيد الإجتهااد القضائي:

- رصد التباين في الاجتهادات القضائية.
- إعداد تقارير وملاحظات توجيهية.
- تعميم أفضل الممارسات القضائية وهذا بدوره يساعد على تعزيز الإستقرار القانوني وتحقيق المساواة بين المتقاضين.

□ الكشف المبكر عن الاختلالات المهنية:

فمن خلال التفتيش الدوري يمكن اكتشاف التأخير غير المبرر في القضايا ورصد الأخطاء الإجرائية أو القانونية المتكرره ومعالجة المشكلات قبل تحولها إلى مخالفات تأديبية، وهذا يجعل التفتيش آلية وقائية وليست فقط عقابية.

تابع الهدف الأول تحسين جودة العمل القضائي:

□ ربط التفتيش بالتدريب والتأهيل:

تستخدم نتائج التفتيش في:

- تحديد الإحتياجات التدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة.
 - تصميم برامج تدريب متخصصة.
 - تطوير المهارات القضائية في مجالات مثل كتابة الأحكام وإدارة القضايا.
- وبذلك يصبح التفتيش أداة لتحسين الكفاءة المهنية.

□ تعزيز النزاهة والشفافية:

يساهم التفتيش القضائي في:

- ضمان الإلتزام بقواعد السلوك القضائي.
- تعزيز الثقة العامة في القضاء.
- مكافحة الفساد أو إساءة إستعمال السلطة.

الهدف الثاني ضمان المساءلة المهنية:

يساهم التفتيش القضائي في ضمان المساءلة المهنية للقضاة وأعضاء النيابة العامة من خلال مجموعة من الآليات التي تحقق التوازن بين مبدأ استقلال القضاء وضرورة الرقابة على حسن الأداء القضائي، ويمكن إبراز هذا الدور من خلال المحاور الآتية:

□ أولاً: تقييم الأداء القضائي:

يقوم جهاز التفتيش القضائي بمراجعة أعمال القضاة وأعضاء النيابة العامة بشكل دوري من خلال:

- فحص الأحكام والقرارات الصادرة عنهم.
 - متابعة مدى الإلتزام بالقانون والإجراءات.
 - تقييم جودة التسبيب القانوني وسلامة التطبيق.
- وهذا التقييم يتيح اكتشاف أوجه القصور المهنية ومعالجتها مبكراً.

تابع الهدف الثاني ضمان المساءلة المهنية:

□ ثانياً: التحقيق في الشكاوى والمخالفات:

يتلقى التفتيش القضائي الشكاوى المقدمة من:

- المتقاضين
- المحامين
- الجهات الرسمية

ويقوم التفتيش القضائي بالتحقيق فيها بطريقة موضوعية مما يضمن مساءلة القاضي أو عضو النيابة العامة عند وجود تقصير أو مخالفة.

حماية سمعة القضاء من الإدعاءات غير الصحيحة.

تابع الهدف الثاني ضمان المساءلة المهنية:

□ ثالثاً: تفعيل المسائلة التأديبية:

عند ثبوت المخالفة المهنية يحيل التفتيش القضائي الأمر إلى الجهات المختصة بالتأديب مما يؤدي إلى:

- تطبيق العقوبات التأديبية المناسبة.
- تعزيز الإلتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية.

□ رابعاً: تعزيز الشفافية والثقة العامة:

وجود جهاز تفتيش فعال يعطي رسالة للمجتمع بأن القضاة وأعضاء النيابة العامة يخضعون لنظام رقابي مهني، وأن أي خطأ أو انحراف في الأداء لن يمر دون مساءلة، وهذا يعزز ثقة الجمهور في السلطة القضائية.

تابع الهدف الثاني ضمان المساءلة المهنية:

□ خامساً: الدور الرقابي والتوجيهي:

لا يقتصر دور التفتيش على المسائلة فقط، بل يشمل:

- تقديم الملاحظات المهنية للقضاة وأعضاء النيابة العامة.
- إصدار توصيات تتضمن توصيات لتحسين الأداء.
- المساهمة في تطوير التدريب القضائي.

وبذلك يتحول التفتيش إلى أداة إصلاح وتطوير وليس مجرد أداة عقاب.

يساهم التفتيش القضائي في ضمان المسائلة المهنية عبر تقييم الأداء، التحقيق في المخالفات، تفعيل المسائلة التأديبية وتعزيز الشفافية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على استقلال السلطة القضائية وعدم التأثير على قناعة القاضي في الفصل في القضايا.

الهدف الثالث تعزيز إستقلال القضاء:

يساهم التفتيش القضائي في تعزيز استقلال القضاء من خلال آليات رقابية ومهنية تهدف إلى حماية القاضي وضمان نزاهة العمل القضائي دون المساس بحرية القاضي في تكوين قناعته القانونية. ويتجلى هذا الدور في عدة جوانب رئيسية:

□ **أولاً: حماية القضاة من الضغوط والتأثيرات:** يقوم جهاز التفتيش القضائي برصد أي تدخلات أو ضغوط قد يتعرض لها القضاة أثناء أداء عملهم، سواء كانت:

- ضغوطاً سياسية
- أو اجتماعية
- أو إدارية

ومن خلال توثيق هذه الحالات ورفعها إلى الجهات المختصة، يسهم التفتيش في حماية القاضي وتمكينه من الفصل في القضايا باستقلال وحياد.

تابع الهدف الثالث تعزيز إستقلال القضاء:

- **ثانياً: ضمان الالتزام بالمعايير المهنية:** عندما يراقب التفتيش القضائي أداء القضاة وفق معايير واضحة وموضوعية، فإنه:
 - يمنع الانحراف في استخدام السلطة القضائية.
 - ويضمن الالتزام بالقانون وأخلاقيات المهنة وهذا يعزز استقلال القضاء المؤسسي لأن الرقابة المهنية تحمي القضاء من الفوضى أو الاستغلال.
- **ثالثاً: تعزيز الثقة العامة في القضاء:** وجود جهاز تفتيش فعال يبعث رسالة للمجتمع بأن:
 - القضاء يخضع لنظام رقابي مهني.
 - وأن القضاة مسؤولون عن أدائه وهذا يعزز ثقة الجمهور في استقلال القضاء ونزاهته.

تابع الهدف الثالث تعزيز إستقلال القضاء:

- رابعاً: الفصل بين الرقابة المهنية والتدخل في مضمون الأحكام: من أهم ضمانات استقلال القضاء أن يركز التفتيش القضائي على:
 - الإجراءات وسلامة الأداء المهني.
 - مدى الالتزام بالقانون دون التدخل في قناعة القاضي أو مضمون الحكم ما دام الحكم مبنياً على اجتهاد قانوني سليم.
 - خامساً: تطوير الأداء القضائي: يسهم التفتيش القضائي من خلال تقاريره وتوصياته في:
 - تحديد احتياجات التدريب للقضاة
 - تطوير أساليب العمل القضائي
 - تحسين إدارة القضايا داخل المحاكم
- وهذا يؤدي إلى قضاء أكثر كفاءة واستقلالاً.

تابع الهدف الثالث تعزيز إستقلال القضاء:

□ خلاصة:

يساهم التفتيش القضائي في تعزيز استقلال القضاء عبر حماية القضاة من الضغوط، وضمان الالتزام بالمعايير المهنية، وتعزيز الثقة العامة في القضاء، مع الحفاظ على عدم التدخل في القناعة القضائية، مما يحقق التوازن بين الرقابة والمساءلة من جهة، واستقلال القضاء من جهة أخرى.

الحقوق الأساسية الواجب حمايتها أثناء التفتيش:

تشمل التحقيقات التأديبية ضد القضاة عدداً من الحقوق الأساسية، أهمها:

- قرينة البراءة
- الحق في الدفاع
- الحق في محاكمة عادلة
- السرية المهنية للإجراءات
- الحق في الطعن في القرارات التأديبية

التحدي الرئيسي:

تواجه أجهزة التفتيش القضائي معادلة دقيقة:

كيف يمكن ممارسة الرقابة التأديبية بفعالية دون المساس باستقلال السلطة القضائية؟

ويظهر هذا التحدي في:

- حدود تدخل التفتيش في عمل القاضي
- التفريق بين الخطأ القضائي والخطأ التأديبي
- تجنب التأثير على القناعة القضائية

التمييز بين الخطأ القضائي والخطأ التأديبي:

من أهم الضمانات المؤسسية:
عدم مساءلة القاضي تأديبياً بسبب اجتهاده القضائي.

المساءلة التأديبية تكون في حالات مثل:

- ❑ الإخلال الجسيم بالواجبات الوظيفية
- ❑ إساءة استعمال السلطة
- ❑ الإهمال الجسيم أو التأخير غير المبرر

ضمانات التحقيق مع القضاة:

ينبغي أن تحاط التحقيقات التأديبية بضمانات واضحة، مثل:

- حياد الجهة المحققة
- احترام حق القاضي في الدفاع
- تسبيب القرارات التأديبية
- سرية الإجراءات لحماية سمعة القضاء

حماية الأطراف المرتبطة بالقضية:

لا تقتصر الحماية على القاضي فقط، بل تشمل أيضاً:

- حماية حقوق المتقاضين
- ضمان عدم تعطيل العدالة
- الحفاظ على ثقة الجمهور بالقضاء

دور أجهزة التفتيش في تعزيز الثقة العامة:

تسهم أجهزة التفتيش القضائي في:

- ترسيخ مبادئ النزاهة القضائية
- تعزيز الشفافية المؤسسية
- دعم استقلال القضاء من خلال المساءلة المهنية

التوازن المؤسسي المطلوب:

يتحقق التوازن بين الرقابة والاستقلال من خلال:

□ وجود قواعد واضحة للمساءلة التأديبية

□ استقلال أجهزة التفتيش القضائي

□ ضمانات إجرائية قوية للقضاة

□ رقابة قضائية على القرارات التأديبية

توصيات:

- تطوير أدلة إجرائية للتحقيقات التأديبية مع القضاة
- تعزيز التدريب المتخصص لأعضاء التفتيش القضائي
- تبادل الخبرات بين أجهزة التفتيش في الدول العربية
- توحيد المبادئ العامة لحماية الحقوق الأساسية في التحقيقات التأديبية

خاتمة:

إن تحقيق التوازن بين المساءلة القضائية واستقلال القضاء يمثل حجر الأساس لضمان:

- نزاهة العدالة
 - حماية الحقوق الأساسية
 - تعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات القضائية
- وتبقى أجهزة التفتيش القضائي أداة إصلاح وتطوير قبل أن تكون أداة مساءلة

شكراً لحسن إستماعكم